من أسباب تغيير السلوك الإنجابي

حسن العزي

■ يعتبر تغيير المواقف والاتجاه نحو السلوك الإنجابي المؤدي إلى تكوين الأسرة الصغيرة من العوامل المؤثرة في «تخفيف الضغط السكاني مقابل شحة الإمكانات للوصول شيئاً فشيئاً إلى صور إيجابية تقترب نحو التوازن التنموي والسكاني نجد كثيراً من الأمور التي تفضي إلى الحد من التزايد السكاني، قد يتصدر السلم وانتشاره في الريف والمدن مقدمة تلك المؤثرات الإيجابية ثم يأتي التأثير كذلك عند إحداث فرص عمل للشباب والفتيات ثم العناية بالصحة العامة والصحة الإنجابية بالخصوص .. من التثقيف السكاني المباشر من أجل تغيير السلوك الإنجابي حيث يسهل التثقيف المباشر للسكان الخروج من إشكاليات تتابع الولادات والعدول نحو تكوين الأسرة الصغيرة .. لتحقيق هذه الغاية يأتي التثقيف المباشر ليضع حداً لهموم كثرة الأولاد، فهو إن انتشر بين الشباب في المدارس والمعاهد والجامعات والكليات وبين صفوف السكان في القرى وأحياء المدن وفي حقول العمل الانتاجي والخدمي، ولعل المجلس الوطني للسكان يدرك طرق ووسائل معالجة الوصول إلى السكان عبر التثقيف المباشر، هو يعرف أن الوسائل المتعددة والمؤدية إلى رفع ثقافة السكان، تؤثر إلى حد كبير في تغيير الاتجاه والمواقف والسلوكيات لدى السكان ومنها التواصل المباشر مثل الاتصال الشخصي والاتصال الوجاهي هي من حيث التأثير تأتي في المقدمة قد يستخدم تلك الأشكال من طرق الأساتذة والأستاذات في المدارس قد تكون أداة من أدوات الجيران والأقارب والأمهات والآباء حيث ينقل الأب والأم للناشئة من الشباب والفتيات صوراً من معاناتهم ربما يستوعبون الحكايات الخاصة بمعاناتهم مثل قلة وافتقار وسائل الحفاظ على الصحة العامة ووسائل الخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية وآثارها على جلب الهموم والأمراض للأبوين والأولاد، قد يستوعب الشباب والفتيات من الآباء والأمهات صور شحة الإمكانات لسد حاجات الأبوين والأطفال لفرص تحسن السكان.

قد يشرح الآباء والأمهات لأبنائهم المقبلين على الزواج أموراً تتصل بالتعليم والتثقيف قد تؤثر بالأبناء صوراً يقدمها الآباء والأمهات عن افتقارهم للمعارف المتصلة بالصحة الإنجابية قد تكون المعلومات لدى الشباب فكرة عدم الوقوع في معاناة أبائهم والاتجاه نحو تكوين الأسرة الصغيرة.

اليوم العالمي للإيدز وإعلان الحرب على الفيروس

أمين عبدالله ابراهيم

بمجرد ظهور عدد من الحالات المصابة بمرض انفلونز (N١ H١) والذي يعرف بإنفلونزا الخنازير، في أمريكا الجنوبية وتحديداً في المكسيك، فإن الدنيا برمتها قامت ولم تقعد، تماماً كما حصل مع ظهور وانتشار مرض انفلونزا الطيور، حيث شاهد الجميع وسمع وتابع عبر مختلف وسائل وقنوات الإعلام الجماهيرية والفضائيات والانترنت ما أحدثه هذان الفيروسان من رعب وخوف وقلق نفسي ومعنوي لدى معظم إلا إن لم يكن جميع سكان العالم البالغ عددهم حالياً أكثر من ٦ مليارات نسمة تقريباً وما نتج عنها من خسائر مادية جسيمة ناهيك عن الخسائر في العديد من أرواح البشر الذين توفوا نتيجة إصاباتهم بهذين الفيروسين، مما دفع كافة دول وحكومات العالم المتقدم منها والمتأخرة «النامية» بما فيها بلادنا اليمن لإعلان حالة الطوارئ القصوى والإسراع باتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية المناسبة واللازمة لمواجهة ومنع انتشار هذا المرض الانفلونزي الفيروسي الذي يصيب الإنسان ويستهدف مهاجمة جهازه التنفسي مما قد يتسبب في وفاته.

شيء طيب وإيجابي كما يدعو للتفاؤل والارتياح أيضاً حينما نجد أو نرى الجميع أفراداً وأسراً ومجتمعات وشعوباً وهم يتحدثون حول ذلك الاهتمام والتفاعل الواضح والكبير الممزوج بروح المسؤولية والتعاون والحماس الشديد الذي أبدته معظم حكومات ودول العالم ومنها بلادنا تجاه هذا الوباء الانفلونزي العالمي المتمثل بإنفلونز الخنازير قبل باتخاذ إجراءات إحترازية ووقائية صارمة ضده للحيلولة دون توسع دائرة انتشاره، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال قيام تلك الدول بعمل مسح وحصر شامل لعدد الحالات المصابة بهذا المرض وأماكن تواجدها بما يمكن من مراقبتها ومتابعتها وبالتالي معالجتها نهائياً، الأمر الذي بعث في نفوس غالبية سكان العالم السكينة والطمأنينة إلى حد كبير، كما عزز أيضاً ثقة معظم الشعوب بقاداتها وحكوماتها لتعاملها الجاد والإيجابي مع هذه الجائحة الصحية العالمية التي أرعبت العالم كله وجعلته يعيش حالة من القلق والإرباك والترقب والحذر خوفاً من استمرار انتقال وانتشار العدوى بالإنفلونزا بشكل أكبر وأوسع.

صحيح أن هذا المرض قد تسبب في وفاة العديد من الحالات المصابة بالفيروس في أكثر من دولة على مستوى العالم ومن بينها بلادنا إما لعدم استجابتها للعلاج أو لعدم تلقيها العلاج أصلاً، إلا أنه في المقابل هناك الكثير من الحالات التي أصيبت بهذا الفيروس قد شفيت تماماً منه ولم تعد تشكل أية خطورة على المجتمع، مما يعني أن هذا المرض الفيروسي قابل للشفاء ويمكن علاجه ومكافحته باستخدام لقاحات وأدوية طبية معينة، ولذلك فإنني أرى من وجهة نظري بأن الحديث عن المرض وخطورته كان مبالغاً فيه لحد كبير.

كما لم أكن أتصور أبداً أن يصل الاهتمام بهذا المرض في بعض الدول إلى درجة الهوس اللا معقول، في حين يوجد في هذا العالم العديد من الأمراض والأوبئة والفيروسات الخطيرة والفتاكة التي تغتال أرواح الآلاف والملايين من البشر يومياً وتشكل تهديداً حقيقياً واضحاً وكبيراً على حياة الفرد والأسرة والمجتمع، كما تنعكس آثارها السلبية على جميع أفراد المجتمع والدول بشكل عام اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وسياسياً وأمنياً أيضاً، ويعتبر مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب الإيدز «باعتقادي الشخصي» من أهم تلك الأمراض وأكثرها خطورة وأثراً وتأثيراً مباشراً ليس على حياة الإنسان وصحته من حيث تدمير جهازه المناعي فحسب بل على نفسيته وسعادته ومستقبله وتفكيره وقدراته المهنية التي قد تنعكس بدورها على أسرته ومجتمعه ومحيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه وقد يقول قائل إن فيروس الإيدز لا ينتقل عن طريق الرذاذ في الهواء نتيجة للعطش أو الكحة أو الاختلاط مع شخص مصاب بالفيروس وملامسة أدواته وملابسه وغيرها من الأشياء الأخرى المتعلقة به ما لم تكن هناك أدوات جارحة ملوثة بالفيروس أو ممارسة علاقة جنسية مباشرة معه، وبالتالي فإن مرض فيروس الإيدز لا يستحق أن نوليه أي نوع من الاهتمام كما هو حاصل الآن مع فيروس انفلونزا الخنازير وسابقاً مع انفلونزا الطيور، وهذا بالطبع اعتقاد خاطئ جداً لأن فيروس الإيدز باعتقادي أخطر بكثير من بقية الفيروسات الأخرى للأسباب والحيثيات التالية:

- ليس لمرض فيروس الإيدز علاج حتى الآن
- يمكن أن ينتقل من شخص مصاب لآخر سليم ومنهما إلى أشخاص آخرين دون علم منهما أو معرفة وجود هذا الفيروس في أجسامهم الأمر الذي يساعد كثيراً في انتشار الفيروس بصورة سريعة وكبيرة ما لم يتم اكتشافه في حينه.
- لا يعترف بالحدود والحواجز الدولية ولا يفرق بين ذكر وأنثى أو كبير وصغير أو أبيض وأسود مهما كانت جنسياتهم ودياناتهم.
- نهايته الموت المحقق لكل من أصيب بالمرض ولهذا فهو يحصد أرواح الآف وملايين البشر يومياً في مختلف أنحاء دول العالم.
- ارتباطه بالوصمة المجتمعية والنظرة الدونية القاصرة للمتعايشين مع الفيروس.
- ينتج عن تأثيرات سلبية عديدة صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية ناهيك عن الإحباط والقلق النفسي والمعنوي والذهني الذي يعاني منه المتعايشون مع الفيروس.

وختاما نقول، أما يستحق هذا الفيروس القاتل الصامت الخطير أن يتحد العالم أجمع ضده والوقوف صفاً واحداً لمواجهته ومكافحته وحماية البشرية من الوقوف في شباكه القاتلة التي لا ترحم أحداً، مثلما اتحد الآن في مواجهة فيروس الانفلونزا، أما يستحق فيروس الإيدز أيضاً أن يقوم جميع سكان العالم بدق الطبول ونواقيس الخطر وإعلان حالة الطوارئ طوال العام إيذانا لانطلاق حالة استنفار قصوى لشن حرب معلنة وشرسة عليه لوقف أطماعه التوسعية ومشاريعه التدميرية الشرسة لحياة النفس البشرية التي تعتبر أغلى وأسمى شيء في هذا الوجود.

أخيراً هذه رسالة أوجهها إلى كل قيادات وحكومات وشعوب العالم بمناسبة احتفال بلادنا مع سائر دول العالم باليوم العالمي للإيدز والذي رفع فيه العالم هذا العام شعار «حارب الإيدز».

الأمين العام للمجلس الوطني للسكان – رئيس اللجنة الفنية الخاصة بدراسة الاسقاطات السكانية لـ « الثورة »:

الاسقاطات السكانية تهدف إلى تقديم تنبؤ مستقبلي تقريبي عن أعداد وبيانات السكان لمواجهة احتياجاتهم

الثورة/ شوقي العباسي

أكد الدكتور/ أحمد علي بورجي – الأمين العام للمجلس الوطني للسكان – رئيس اللجنة الفنية الخاصة بدراسة الإسقاطات السكانية أهمية توفير البيانات السكانية المستقبلية لسكان الجمهورية اليمنية، خصوصاً مع تزايد الطلب عليها من قبل واضعي السياسات ومصممي خطط التنمية في الجهات الحكومية والباحثين والدارسين والمتخصصين في مختلف المجالات، كما أن استقراء مستقبل السكان والتغير في حجمه وتركيبه وتوزيعه يعد من الأساسيات العلمية والعملية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات الحديثة.

وأوضح بورجي لـ «الثورة» أن هدف معظم الإسقاطات السكانية هو تقديم تنبؤ مستقبلي بشكل تقريبي عن عدد السكان، حيث وأن مثل هذه الإسقاطات تحسب على أساس افتراض الاستمرار المستقبلي المعقول للاتجاهات المؤثرة على المتغيرات الديمغرافية لحجم السكان والتي على ضوء نتائجها يمكن مواجهة الاحتياجات التي يحتاجها السكان في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات العلاقة، خصوصاً وأن عملية التنمية في مختلف المجالات تتطلب توفير بيانات ومعلومات عن السكان والنمو السكاني والتركيب العمري والنوعي للسكان والعديد من المؤشرات الديمغرافية الهامة الناتجة عنها.

إقرار مسودة الدراسة

وأشار أمين عام المجلس الوطني للسكان إلى أهمية هذه الدراسة التي أكد عليها اجتماع المجلس الوطني

للسكان مؤخراً برئاسة الدكتور/ علي محمد مجوّر – رئيس الوزراء رئيس المجلس وضرورة الإسراع في تنفيذها وإنجازها لما لها من دور حيوي في تجديد احتياجات السكان إلى التخطيط السليم.

وأضاف أن اللجنة الفنية استكملت مراجعة وتعديل المسودة الأولية لدراسة الإسقاطات السكانية لليمن للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥م على مستوى إجمالي الجمهورية –المحافظات والمديريات– حيث تم إقرار المسودة نهائياً للبدء في عملية التحليل وإدخال البيانات.

استخراج مؤشرات

وحول أهداف الدراسة قال الدكتور/ بورجي أن الدراسة تهدف إلى استخراج مجموعة من المؤشرات السكانية والديمغرافية المستقبلية من أجل التمكن من معرفة حجم الكثافة السكانية بمختلف الوحدات الإدارية، وتمكين الباحثين في القضايا السكانية من وضع التداخلات المناسبة للحد من تفاقم المشكلة خلال الفترة الممتدة إلى العام ٢٠٢٥م والعمل على معالجتها مرحلياً، وتتمثل أهداف الدراسة في إعداد إسقاطات لسكان الجمهورية بحسب الفئات العمرية الأحادية والخماسية والنوع للفترة من منتصف ٢٠٠٥م وحتى ٢٠٢٥م بحسب فروض معينة للخصوبة والوفاة والهجرة، اعتماداً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن للعام ٢٠٠٤م، بالإضافة إلى تقدير حجم السكان على مستوى محافظات الجمهورية بحسب النوع والعمر في الحضر والريف ولسنوات الإسقاط المحددة، وكذا تقدير إجمالي السكان على مستوى المديريات في اليمن البالغة ٣٣ مديرية بحسب النوع فقط في الحضر والريف.

المنهجيـــــة

وحول منهجية الدراسة أشار الأمين العام – رئيس الأمين العام – رئيس اللجنة الفنية إلى أن هناك طرقاً متعددة لعمل الإسقاطات السكانية أهمها وأكثرها الطرق الرياضية والنماذج الاقتصادية والطريقة التركيبية وغالباً ما تم تطبيق نموذج الطريقة التركيبية كونها من أنسب الطرق للإسقاطات للضربات الطويلة، كما أنها أكثر وفرة في النتائج وعن طريقها يتم التنبؤ بالسكان بفئاته العمرية الخماسية لكل من الذكور والإناث على حدة على فترات زمنية متعاقبة مدة كل منها خمس سنوات.

ولفت بورجي إلى أن هذه الطريقة تعتمد على وضع افتراضات حول اتجاهات العمل المؤثرة في النمو السكاني وهي الخصوبة والوفاة والهجرة، وبناءً على هذه الافتراضات يتم تقدير عدد المواليد والوفيات وصافي الهجرة خلال فترة الإسقاط والتي يكون محصلتها تقدير إجمالي السكان وتوزيعه حسب الفئات العمرية المختلفة نهاية فترة التقدير.

البيانـــــات

وعن مصادر البيانات للدراسة أوضح بورجي أنه سيتم استخدام بيانات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن للعام ٢٠٠٤م كمصدر رئيسي لإعداد هذه الدراسة كونه يعطي بيانات عن التوزيع العمري والنوعي للسكان، كما أن المؤشرات المستخرجة منه للخصوبة والوفيات والهجرة ستشكل الأساس عن وضع الافتراضات، بالإضافة إلى الدراسات الديمقراطية والمسوحات ذات العلاقة.

منوهاً بأنه تم تحديد منتصف عام ٢٠٠٥م كسنة أساس لتقيد الإسقاطات كمنطقة انطلاق لعمل الإسقاط خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥م للحصول على فترات إسقاط خماسية، أن البرامج والخطط ترتكز في الأساس على بداية ٢٠٠٥م عند الشروع في تنفيذها، وللتوفيق بين ذلك تم إعتماد من مناصف ٢٠٠٥م كسنة أساس، لبناء الاسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية.

وأكد بورجي على أن التنبؤات المستقبلية التي تقوم على أسس علمية وتعكس افتراضاتها الاحتمالات المتوقعة للاتجاهات المستقبلية للمتغيرات السكانية المؤثرة يمكن الاستفادة منها عند وضع البرامج والخطط الاقتصادية والإقليمية، بالإضافة إلى أن الإسقاطات تفترض بعض الاستمرار المستقبلي لقيم المؤشرات الديمغرافية السائدة في الوقت الحاضر وأنها ستبقى مستمرة بنفس المستوى في المستقبل بغضّ النظر عن أي تأثير على هذه الاتجاهات.

في ختام ورشة عمل التخطيط المشترك من أجل مكافحة العنف ضد المرأة..

التأكيد على بناء إطار عمل مشترك لمكافحة العنف ضد المرأة ووضع أولويات للتنفيذ

الظاهرة في اتساع وبحاجة إلى سياسات حاسمة لإيقافها وبرامج ومشاريع محددة لمعالجة آثارها وتداعياتها

اختتمت أمس بصنعاء ورشة العمل الخاصة بالتخطيط المشترك من أجل مكافحة العنف ضد المرأة والتي نظّمتها اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والـ(GTZ) خلال الفترة ٧ – ٨ من ديسمبر الجاري بمشاركة حوالي ٥٠ مشاركاً ومشاركة من الجهات ذات العلاقة.

وهدفت الورشة إلى بناء إطار عمل لمداخلات الجهات ذات العلاقة في مجال العنف ضد المرأة لتعزيز أولويات الاستراتيجية الوطنية وتطوير نتائج بعض الأنشطة الاستراتيجية، بالإضافة إلى تعزيز الملكية الوطنية والتزام الجهات المانحة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة وتمهيد الطريق لتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ومراجعة وتحديد مؤشرات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

وعلى هامش الورشة التقينا عدداً من المعنيين والمختصين في هذا المجال للتعرف على آرائهم حول هذا الموضوع:

الثورة/ شوقي العباسي

كسر الصمت

بداية تحدّثت الأخت/ رشيدة الهمداني – رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بالقول أن ظاهرة العنف ضد المرأة ليست ظاهرة جديدة وليست وليدة اللحظة فقد كانت المرأة تعاني وما زالت من أشكال مختلفة من العنف في المنزل والشارع ومكان العمل بدون استثناء ولم تكن تجرؤ حتى البوح بما تواجهه وتعانيه، ولكن قامت اللجنة ومعنا شركاؤنا في الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة من إماطة اللثام عن الظاهرة وكسر الصمت، ونتطلع إلى توسيع دائرة الشركاء المحليين والدوليين كون الظاهرة كبيرة وهي في اتساع إن لم نضع سياسات حاسمة لإيقافها وبرامج ومشاريع محددة لمعالجة تداعياتها وآثارها.

وأشارت إلى أن البداية كانت متواضعة في العام ٢٠٠٠م بدراسات أولية عن وجود الظاهرة وفي العام ٢٠٠٣م عقد المؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة في صورة عكست الالتزام على أعلى المستويات في بلادنا لمعالجة المشكلة، وكانت استراتيجية لتنمية المرأة قد وضعت مكافحة العنف ضد المرأة في سلّم الاهتمامات الداعية النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها في كل المجالات.

وأشارت إلى أن هذه السياسات انعكست في الخطة الخمسية للتنمية والتخفيف من الفقر مع التركيز على مقاربة الإصلاح القانوني لتعزيز حقوق النساء وإزالة التمييز ضدهن ومكافحة أي شكل من أشكال العنف المادي أو المعنوي أو المؤسس الذي يواجه المرأة أو قد يواجهها في أي مكان.

وأوضحت الهمداني بأن الظاهرة موجودة وهناك معطيات متغيرة عن الأعوام السابقة حيث أن الدراسة التي تم عملها في العام ٢٠٠٦م أظهرت بأن محافظة المحويت هي التي وجدت فيها الظاهرة وخصوصاً اغتصاب الفتيات والآن ظهرت محافظة صنعاء وهذا من أشكال العنف ضد المرأة ونحن نعمل مع الشركاء على تعزيز الوعي المجتمعي بهذه الظاهرة وطرق الحد من انتشارها.

دراسة لمعرفة الإحصائيات

مساعد ممثل صندوق الأمم المتحدة بصنعاء الدكتور/ حمير عبدالمغني أشار إلى أن النساء والفتيات ما زلن يتعرّضن يومياً لأشكال العنف المنزلي والاستغلال والممارسات التقليدية الضارة كالختان والزواج المبكر وغير ذلك من أشكال العنف التي تستهدف جسد المرأة وعقلها وكرامتها الإنسانية.

وأوضح بأن امرأة من بين كل ثلاث نساء تتعرض للضرب أو الجنس القسري أو إساءة المعاملة بأي شكل على مستوى العالم، ونحن الآن بصدد عمل دراسات من أجل معرفة هذه الأرقام في اليمن.

والآن نواصل السير مع الجهات المعنية من أجل وضع إطار وطني لمكافحة العنف ضد المرأة في اليمن مما يستدعي توحيد الجهود من أجل إنهاء أكثر الانتهاكات تفشياً وهي أقل الانتهاكات إبلاغاً عنها، وقد بدأ الصندوق في نشاطه في هذا المجال في العام ٢٠٠٧م من خلال مشروع العنف ضد المرأة حيث انضمت إلينا في دعوتنا هذه على الصعيد العالمي شبكة جديدة من القيادين الرجال وعلى رأسهم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كجزء من الحملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة تحت عنوان «فلنتحد» من أجل القضاء على العنف ضد المرأة والفتيات، وعلى الصعيد المحلي هناك التزام حكومي ومشاركة في التخطيط لمكافحة العنف ضد المرأة في اليمن.

دعم المرأة واستقلاليتها

السيدة ألفيزا جانتر – رئيسة برنامج التعاون مع الجهات العربية المانحة في الـ(GTZ) أشارت إلى أن المشروع الذي تعمل فيه يقوم بدور كبير في مناهضة العنف ضد المرأة والعمل على استقلالية المرأة مالياً والعمل على توفير ملاجئ للنساء التي يتعرّضن للعنف والتي لا يوجد لديهن مأوى والعمل مع الشركاء في هذا الموضوع للحد من الظاهرة وتقديم الدعم المادي والفني وتقديم المعلومات وإعطاء وجهات النظر العامة التي تساعد في صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في اليمن للإسهام في الحد من هذه الظاهرة التي تتواجد في العديد من البلدان في العالم والتعريف بآثارها السلبية التي تنعكس على تنمية المرأة خصوصاً والتنمية الاجتماعية عموماً.

رفع الوعي للحد من الظاهرة

السيدة هدايا بن حاج يوسف السبعي – مسئولة وحدة التوثيق وتكنولوجيا المعلومات ومنسقة برنامج العنف ضد المرأة في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» أشارت إلى أن الظاهرة منتشرة في كل البلدان وليس في البلدان العربية أو اليمن ولكن هناك تفاوتاً في النسب وأنواع العنف القائم ولا ينحصر في دولة معينة وهناك خصوصيات حيث أن العنف قد يكون ضد الفتيات أعلى من البلدان الأخرى.

وقالت أن مركز «كوثر» يعتمد على رفع الوعي والمعارف بقضايا المرأة بشكل عام والقيام بالدراسات والبحوث والقيام بإعداد تقارير تنمية المرأة في الدول العربية وإنتاج حقائب تدريبية للبلدان العربية في العديد من المجالات كما أن دورنا ينصب أيضاً في تحفيز صانعي القرار للأخذ بعين الاعتبار قضايا المرأة من خلال النتائج والمؤشرات التي نحصل عليها من الدراسات والبحوث التي نقوم بها.

وقالت أن هناك العديد من اتفاقيات التعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة والعديد من المنظمات العاملة في هذا المجال ووزارة الشئون الاجتماعية للعمل في هذا المجال من خلال المشاريع والبرامج الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، خصوصاً وأن هذه الظاهرة تؤثر على المرأة من كل النواحي وتؤثر على أداء المرأة في مختلف المجالات ولها سلبيات متعددة، خصوصاً وأنها تكلف الدولة الكثير من الأعباء والتحديات.

اهتمام رسمي

وأشارت إلى أن هناك اهتماماً من قبل الدول بهذه الظاهرة ولو من باب تقليص التكاليف والأعباء التي يمثّلها العنف ضد المرأة.

ونحن نعمل بالشراكة مع المنظمات والمؤسسات التي مهامها الأساسية هي مناهضة العنف ضد المرأة وكذا الحد من الكثافة السكانية وعمل دراسات خاصة من شأنها استخراج مؤشرات في المجال السكاني.

وأشادت: يستدعي التطور الذي حصل في المرأة رغم وجود نسبة أمية في أوساط الفتيات الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود في محو الأمية لدى النساء وتمدرس الفتيان والفتيات لأن التعليم يدفع بالمرأة إلى سوق العمل ويساعدها على تطوير مهاراتها وتكون أكثر وعياً بالصحة والأسرة وتربية أبنائها، والإسهام بشكل كبير وفاعل في التنمية الاجتماعية.

متابعات سكانية.. متابعات سكانية.. متابعات سكانية.. متابعات سكانية.. متابعات سكانية.. متابعات سكانية..

التعريف بالمشكلة السكانية

تتمثل المشكلة السكانية في ارتفاع عدد الولادات وانخفاض عدد الوفايات وهذه المشكلة تمس بالأساس حياة المواطن اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وخصوصاً البلدان النامية وقد يؤدي التزايد السكاني إلى عدة نتائج منها:

- عجز في الموارد البشرية
- عجز في فرص التشغيل
- عجز في فرص التعليم
- عجز في الخدمات الصحية
- عجز في الخدمات العامة

ولمواجهة هذه المشكلة هناك عدة حلول من بينها حلان أساسيان هما: تنظيم الأسرة عن طريق القيام بعدة حملات للتوعية بواسطة الإعلام.

كما أن المشكلة السكانية هي عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة...

متابعة/ شوقي أحمد

أخي المواطن..
أختي المواطنة:

خلو اليمن من مرض شلل الأطفال وانحسار الإصابة بداء الحصبة مكسب يجب الحفاظ عليه بالمضي قدماً في تحصين الطفولة.. حتى من سبق تحصينهم، ليظلوا محميين دوماً وبمنأى عن دروب الخطر والمهالك.

الحملة الوطنية للتحصين ضدّ مرض الحصبة وشلل الأطفال في المرافق الصحية والمواقع المعلن عنها للأطفال دون الخامسة من العمر، خلال الفترة من (١٢-١٧) ديسمبر ٢٠٠٩م.